

۲۶۲۵
۴۲۲/۵۴
۵ افغان/عروسی



الحزب الثاني
الخبر الجيد
حكم الدين



كامل وبلغت الى العالمين في يومه الى ابد

٢٩

المسرة الثاني من جواهر البحر المحيطة

للشيخ الامام العالم العلامة

نجم الدين احمد بن محمد

ابن علي القمي الرازي

رحمه الله تعالى

والحمد لله

وحدوه

م



المسئلة

[illegible]

تفاسیخ

[illegible]

الجنات

4

50

الانواع

من

والله اعلم
بما نزلنا

[illegible]

الحمد لله

ابي زيد والحركة والفتحة والغزالي والثالث من اياما سمي ان النظر في جانب الشرا في الرجل وفي جانب الباع في الرجل
 قال الامام ولا ياتي هذا الا اذا كان الشرا في ثلثي النصف والربع لا اعتبار في جانب الشرا بالهول وفي جانب البيع بها
 جميعا فلي تعد ما عدها تعدت الحققة وينفع على هذا الاصل صلحنا لا الذي لو قال واحد لا ينفع بكما عده العبد
 بالمثل تقبل احدها نصفه محسب به دون الاخر فان قلنا الصفة لا تعد بتعدد المشتري لم يصح وان قلنا بتعدد
 بتعدد فوجها انهما انما لا يبيع احدهما ولو قبل الواحد بعض ما وجبه له كما اذا قال بعتك هذا فباعني من درهم
 فقال قبلت احدهما نصفه لم يبيع قطعا ولو قال لعبد ردت عنك اني اقول في امرين رجل وبعتهما منك قبلت كل
 واحد بعينه قطع الشيخ ابو علي يبيع وقال الامام حسن تحريمه على ما ارجع من صلحه ومجوسه وان قلنا نكاح
 المسلمه وجب القطع بالطلاق لفظا وان صححنا وقرقنا به دين البيع فلا يفي الصحة فيها الثانية لو سلم احد للمشتري
 حصته من الثمن بان قلنا الصفة بتعدد بتعدد المشتري سلم اليه حصته من البيع وان سلم جميع الثمن عنه ومن شريكه
 برك شريكه ما عليه وليس له تسليم نصيبه وان قلنا لا تعد بتعدد فيها كالمشتري الواحد وفيه ان سلم بعض الثمن
 وجه ظاهرهما ان لا يسلم اليه شي حواك المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالاخر او باليه وسواء كل يقبل القسمة ام لا
 والثاني انه سلم اليه منه بقدر ما سلم من الثمن ومنهم من اطلق هذا منهم من خصه ما اذا كان المبيع مما ينقسم فالخطه
 يخرج منه وجه ثالث الغزالي فلي لا خلاف لهما ان كان المبيع مما لا ينقسم **الحال** في مسائل ودور يارب لا الذي قال
 الامام لو باع بربر فغير خطه قسما ويكسر من بغير خطه سادس عشرة ومات منه اماله غيره فقول احد
 بطل البيع والثاني يبيع في ثلثي الثمن غير الخطه يبطل في ذلك ولكل منهما الخيار وله قول انه لا خيار لهما قال ابو يعين
 بحريه ومما اذا كان كماله المدين من الثمن في البيع والشرا لم يمتد وسائر تبرعاته في الامصار من ذلك قال ابي
 علي ومخرجه الورثة الزايد كالوفا عبد سادس عشرة ولا اله فيه ان البيع في بعضه وفي الباقي بطلان
 اجمالا عند البعوي قطع ما عده واخره ما عده الاكثر من ان ياتي فولي القدرين وان قلنا صح البيع في الباقي ففي قدره
 وجهان عند الامام وقول وجه عند غيره احدى هاتين ينسب اليه الثمن الاكثر من ان ياتي في البيع يبيع في القدر الذي
 حمل الثلث والقدر الذي يوزن الثمن بجميع الثمن ويبطل في الباقي فيبيع البيع في المثال في ثلثي العبد بعشرين
 وسفر مع الورثة ثلثه وثلثه عشر والثمن وعشره وهما مثلا الحياه فلا دور والثاني وهو قول ابن سريج وابن القاص
 وانتصار ابن القائل والبراء والامام واكثر اكسبا بان اذ اراد البيع في بعض البيع وجب ان يرتد في المشتري كما يقابل
 من ثمن فعلي هذا تعدد المسله لان ما يند فيه البيع يخرج من تركه وما يقابل من ثمن يدخل في ما يند فيه البيع
 رتد رباؤه الركد وقصر نعمنا لا ويحصل الي معرفة المقصود بطرق اعداها طريقه محمد بن الحسن ان يقر في ذلك
 المال ويقتسمه الي قدر الحياه ويحتمل بيع في البيع مثل نسبة الثلث من الحياه فنقول في المثال كمال الحياه
 عشر وثلثه نصفا لثمن يبيع البيع في بعضه لعبد وثلثه خمسة عشر بنصف ثمن وهو خمسة كانه اشتري
 سدسه عنه وثلثه وجه له شئ مع الورثة فعلا لعبد وهو خمسة عشر والثلث محسب والمبلغ عشرة وذلك مثلا
 الحياه انما ياتي طريقه الجبر بعد بيع البيع في ثلثي من العبد وقابل من ثلثي ثلث ذلك شئ ويقي في يد الورثه
 عند الاشياء لكن بعض النسخ ان جبر ثلث الشرا لعبد والباقي عند غيره والثلث شئ وثلثا شئ قدر الحياه وعند الاثني

وان قلنا ان بيع مردود يحتمل ان يقال في سبيله الفسخ انه ليس مردود هو المصح **فروع** اهداها او اشترى
وايه فاعلم ان كل ما كان على وجه كونه فان كان نزع الفسخ له صحتها كونه مردودا فاما اذا اراد ان يرد
لم يبق على البيع كونه وان كان مبيعا لم يبق له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
المشترى كونه من البيع لم يكن له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
هل يرد في البيع او اهداها به وحكم في الادل من البيع اهداها له او اشترى من غيره فاعلم ان كل ما كان له ردها به
اشترى من غيره فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
زاوية فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
رأه واخذ منه الصبح في الجاهل عليه وان كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
واستلم منه الصبح في الجاهل عليه وان كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
البيع من الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
في غير المخلية اليه في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
رد الثوب على كل من الصبح وتكلم في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
المشترى يرد الثوب ويصرف في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
وذكر في الارض ان لا وجه للثوب في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
وهو الاصح فقال جاري هنا قال ان كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
ان اراد ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
فان قلنا ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
يعين الارض في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
البيع ارجح في بيعه فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
مبيعا والثاني ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
ولا يجوز غيره الثالث اشترى رجل من غيره مبيعا فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
فان اراد ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
داراد والكل يرجع في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
وهو الاصح فقال جاري هنا قال ان كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
او ارجح في بيعه فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
من ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
واحد نصيب من الثوب في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
بينهما في المسك والسكر في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو

المنزلة في البيع وان كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
رجلان من رجلين كان كل واحد منهما مبيعا فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
الكل من رجلين كان كل واحد منهما مبيعا فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
فان اراد ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
وهو الاصح فقال جاري هنا قال ان كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
او ارجح في بيعه فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
من ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
واحد نصيب من الثوب في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
بينهما في المسك والسكر في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو
عليها في البيع في الارض ولو كان له ان يرد فاعلم ان كل ما كان له ردها به وبغير البيع على وجهه ولو

الحمد لله

[illegible]

۵۰

[illegible]

اف

بسم الله

نظر

فَالْمَصْرُوفُ

قال المفسرون طرأ بعد وطوبته وان كان يراد بالكل الكل اذ قيل استعمله فاما ما انزل في هام واحد واذا كان كان
 في واحد كالنخل والسمسم والعدس الخ فلا يجوز بيعه في قشره وان كان له كما انزل ان واحد هو سبي القمح في حين الكل
 فلا يجوز والنور المندوق والبقلا فلي حقه في القشر العليا فلا ان واحد هو خرم به في التبييه وحقه جماعة لا يجوز
 بيعه في قشره والي الارض فانها في حقه طائفة منهم الروابي ونقل عن اصحاب الفقه بعد ان قال ظاهر المذهب
 الاول ان يجوز واختاره الاصنام والقزالي في الباقلاد وحقه ان اشترى ابرشرا له وجرم القاضي به في الموز وجرم
 الما ودركه بالمنع في القشر والجوز والبندق في الخلاف في الباقلاد والموز ولو بيع الموز في قشره قبل انعقاد
 السلي جاز قطعا والخلع الذي لم يتصل قشره بالموز واجر جماعة فيه وحقه القاضي قولاً في جواز بيع الجوز
 والموز في قشره بعد صفاة ايضا وكذا الروابي في القول وجعله مبنيا على قول بيع القاييد فيه وفيه المنع وان
 اطلق بيع القاييد وما كان مستترا باليسر عام فيه صلاحاته فان حطه واكفى السهم والورس لا يجوز بيعه في سبله
 دورا لئلا يفسد القاضي على الصحيح وادعى القزالي القصاص عليه في جواز بيعه مع قشره انما جاز به المنع المحقق ابراهيم
 وابنه بموجبه الحطه وكذا القاضي على النحر المحقق ان القاصد الحكماء الجربك وادعى الصباغ والبخري بالشعر وحقه النص
 وظاهر كلامه ان ارضي بجمعه وشم من قطع بالمنع وقال الله في مبيع عند وشم من قطع بالجواز وقال المنع مرفوع عنه
 وجعل الروابي خلاف في بيعه في قشره العليا وقيل بيعه في السفلا جائز قطعا واما ما حقه المفسرون طاهر
 فانه سبي السلب فجوز بيعه قبل الحصاد بعدة الدورات الخبز بعضهم بالشعر وجماعة منهم بالجربك بالخطبة
 والقاضي الروابي ولا يجوز بيع البصل والجوز والعدس والخولد الخ لثقت في الارض وكوز بيعه وروابي القاصد
 القطع على القاضي والمنع اذ لم يظهر من شئ ان ظهر خصما من الارض في ذكره بيع الحزب في الارض قال النووي شرط
 القطع ان يكون على الحد الذي يقصد ثبوته فيه وان حادته حيز مطلقا وشرط التبييه ويرى حتى يلقى الصغار
 اكلها في كسوف الحمار وكوه قال النووي واذا نحر وكذا ان من السليم يكون طاهر والمنع في هذه المسائل مرفوع على بيع
 بيع القاييد اذ مقطوع به قال الاصنام والقزالي هو مرفوع عليه قال الاصنام فان جوزناه فله هذا وان منعناه
 فهو محل التردد وعن القفال والقاضي والنواري والبخري والموليا لقطع بالمنع من بيع الحر والعتق وكوهما
 مما في الارض وله لا يخرج على قولهم بيع القاييد ولذا قلنا لا يجوز بيع الجوز وكوهه في قشره ولا الحطه في سبله
 فباع الموز مع قشره والحطه لذلك مع الارض فوح ان احدهما عورته فباعا وكذا في الارض من قيد الجوز في القول
 باللاحاق بل هو بجميع الشئ كان منه صفاة فطريقا لحدها بطلان بيعه فيما يجوز والحق وفي الشجر والارض قول
 التذوق واصحاب القلع بالبطلان في الجميع وفي بيع الحطه والشجر في البين وان الاصح المنع سراسع مع البين
 او دونه وكلام القاضي فيهم اثبات وجه معقول في ان بيعه مع المين ولا يبيعه او دونه في بيعه قال الرازي ولو باع
 ارضا بحد لم يحد فانه يذهب ببطلان بيعه في الجوز وفي الارض الحزبان من قال بالصح في الارض
 لا يقول بالنور بيع بل بوجوب جميع الشئ **فصل** تقدم عن المادور في انه يجوز بيع القصب مزرعا اذا غلب
 وكلاوه فيه وذلك يقتضي جواز بيعه في قشره كالجوز في قشره الاسفل **فصل** الشرط الثالث في بيع
 الثا من حد وعن الرازي ليس هنا محصرها فان كل المطعومات والمفرد كذلك عن المفسرون طاهر

وعلیه السلام علی من اتبع الهدی
وعلیه السلام علی من اتبع الهدی

[illegible]

6

فلما انتهى سلم حر فيه جميع احكام العلم من وجوب تسليم راس المال في المجلس وضع الاختيار عنه واسطر الخيار فيه وغير ذلك وان قلنا ان بيع الاجل تسليم راس المال في المجلس يجوز اسطر الخيار فيه وفي حوزة الاختيار عنه القولان المذكوران في الاعتراض عن الشرع من قطع بالبيع وفيه وجه ثالث ان لا يعقد بيعا ايضا وبطلان هذا يتم ان يكون مطلقا وتحتل ان مراده ما اذا كان راس المال نقدا ودفعه الداعي لمقابلته لقوله بعد هذه الدراهم بثوبه منه كذا ولو قال اشترى ثوبا دفعته كذا في ذلك بعشرة دراهم في ذلك فان جعلناه حلالا وجب تعيين الدرهم في المجلس وان جعلناه بيعا لم يجرى لهذه المسائل معني على قاعدته ان الاعتبار في العقد بطوارة الظاهر وانما هو في كمال خلاصه **فصل** لا يشترط في السلم فيه التاجيل بل يجوز ان يكون موحلا وحالا وهذا التاجيل فيما حصل بالحلل وفيه اوجها لعسر اد كل منهما اصل نفسه فيه ثلثه اوجه والاول ان يجوز السلم حالا اذا كان السلم فيه موجودا ما لم يوجد الا بعد ذلك كالمطبخ في غير اوانه فلا يجوز فيه حال او فاقبه المعدول من ابيع الي السلم كمال الحال الى المال ربما يكون حاضرا فلما بعته كان بيعه مائة مائة على المذهب وعلى قول من يحرره ثبت كماله في السلم وبعده مال بصفاته ونقصه ليكون العقد صحيحا اذا عرف ذلك فلا يعقد ثلثة احوال الاول ان يبيع بالحلل فيقول سلت ايل في كذا حال ولو قال طالبه بئني شيئا حل علي فيقول طالب في اول لوفاتك لا يمكن ولو قال طالبه بئني شيئا من ايل انما رفقني حنته وبعثا للابيه ان يعلق ولا يشترط مولا ولا تاجيل فوجان وقيل قولنا احدهما وانما يعلق عليه في الجزاء لا يبيع واحدهما ان يبيع ويجوز حال او حالما بالاردي على كماله لا يقدم في اصل في السلم التاجيل والحلول وفيه اوجهان اولهما اصل نفسه فالبطلان صحيح على ان اصل التاجيل في الصحيح مفسر في اصل الحلول ثلثا ثلثه اوجه بالاجل فيفسر فيه ان يكون معلوما فلو قل اني ابيد او ابي ايام لمحدد او اني اعطى السلطان قد قدم الخارج او الي السناد او الصيغة لم يبيع الي ان ربه سلطان السلطان وتخرجه وقد عرفت ان السلطان قد اورد بالقتل او الصيغة او الفسخ وكذا التاجيل بالميسرة ومن انى ختمه وهو قد عرفت من قاي السلف في اجازة التاجيل بالسعر وفي مواز تاجيل القرض بالميسرة والمحدد والديار قولان وفيها مسائل الاول لا بد من العلم بمقتضى الاجل وذلك يحصل بطريقين احدهما ان يحدد فيقول سلت في كذا باجل شهرين وثمة شهرين لا استحقا لطلبه بعد شهرين ونحوه فيكون او لم يحدد وقت العقد سوا عينه او اطلقه ونفيه وجه تقدم انما استاده من حيث التفرق وتاريخها يفسر وقت الحل بان تحول الي غيره فغير كذا او سنة كذا وعلى السنة على العربية المجزية محل باستهلال الهدل المحرم ويجوز التاخير لغيره والريز والقبض وكذا بالسنة والريز والشمسية والريز والفارسية ولو قال سنة باحد من ثمانية وستين يوما وكذا بالريز والهرجاني المذهب والريز الذي على الشمس في برج الميزان والمهرجاني الذي على كمال في برج الحمل وسوا ذلك بالريز في بلادنا فصل المادردكي في الثاني شهر من الريز والريز والريز والمهرجاني فقال ان كان المتعاقبان من العرب لا يعرفان قدر ذلك من الاشهر الحلال لم يبيع وان كانا من الفرس فنحن في حجاب قال البهزادون يبيع وقال البهزادون يبيع قال ولا يجوز تاجيل الايمان بها قال وفي تاجيل القرض فيها قولان فكما ان شرع ولو اجلا نفع التصاريك وهو يوم الاحد الذي على يوم السبت للموقوف سبب النور الذي بعد

السلام

پیشو

[illegible]

وكذا الحكم في ما يرد من لوجه **فقال** اجماعا لوجه من عليه الا ان ما استقام الاجل قبل سقوطه
المطالبة به في الحال فيه وجان قال اجماعا في كتابه لوجه الخلاف في سقوطه في قولنا خاصه
وجزم بعدم سقوطه في حق رب الدين في الاجر المستحق على قبوله اذا كان له عرض فقال في موضع اخر انه يجوز
الاختلاف في سقوطه بالنسبة الى رب الدين ايضا وكلام الغزالي يشترط بكل من الامرين انما في خوف المسلم اليه
من انتفاع المسلم به عند الحمل هل يكون عذرا في تجهله كالزنا به وهو فيه وجان ما اذا انى به بعد الحمل او كان
المسلم حاله او لم يستحق قبضه فان كان لم يرد في عرض من قبل ربه او براه صان او خوف جبر المسلم على قبوله
فقط كما في العين سرقة له ايضا عرض في الاستئذان او لا ومن بعضهم انه طرد القول فيه وهو صريح جدا وان لم
يقبله عرض صوابا ففي اجاب طرقتان موافقان للمسلمين عرضا من احداهما انه على القولين السابقين واظهرهما
القطع بان جبر علي القول لا يبرأ وجب سلب العار فاعلم ان الاستئذان فيه المقتضي عنه بنفسه او بابه وان
المقبوض ما نه في يد القاض في رد الدين والى الامر عنه ولو كان المسلم غائبا فقياس قبض القاض عنه عند
استئذان يقتضيه في عينه من سبيل في كتابه لوجه وجوب ذلك على القاض في هذه الحالة او انى
بلد من هو عليه من اصيل او ضامن الا ان اودعه فكونه بادية ستره قلنا القاض لا يبرأ من قوله صوابا
نوع به عزه ودينه قال في مرة ثابته يلزمه قبوله او تبرعه من حيث دون الخصال هذا ما شرع الوارث بقضا
دين المستلزمه قبوله فان لم يكن عليه حال فغير لزوم قبوله بخلاف ما سائر الذين حال الحكم المسلم في ذلك
احدهما لو ادعى في المدين طول الدين عليه واراد ادا حارره على قبوله فانه ربه ولو ادعى تأجيله حيث قلنا لا يبرأ
الموكل بالقول قول من قال ان الرواية في قول الدين يمتثل وجوب اصلها اذا عصى الامر بالتأجيل في ذلك
من نفسه في الامان انما اذا اتفقا على ان كان موجلا واختلفا في حيلولة فالمصدق المستحق اما اذا اختلفا في حيلولة
انما يمتثل ان يكون من حيلولة او يمتثل ان يقول محل الخلاف الذي هو المسلم اليه التاجيل والمسلم اكلوا ولا خلاف
انما في الجمل قبل حمله ما قصا قدر ارضه فارجح به المسلم من غير شرطه وان كان شرطه في حمله ان ياتيه
به ما قصا فان قال المجمل على ان ياتيه في حيلولة او يمتثل به على المسلم رده ويستوفى حقه منه عند حيلولة
النظر الثالث في حكم التاجيل فاذ عصى من عقد التاجيل لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة
غير وجب التاجيل في ذلك المكان فلو طهر به المسلم في غير فان كان له حيلولة لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة
قبوله وان اعطاه اخر تعلم بجزله احدهما ان ذلك في قوله الى ذلك المكان محله اجماع الى اقباضه ويؤيد ذلك ان
كان الموضع محظورا لاجب قبوله فان سأل الخوف والموت في الجوار على قبوله وهذا على القولين فيما اذا ائتم
بغير رقة وان رضي بجزله لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة
له مطالبته به قطعا وانما في التاجيل لوجه السابقين ولو بدله لغيره المسلم قبوله او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة
برأه لوجه التاجيل المتقدم والحق ان الامام في كتابه يحب حياية الملاقاة في الله هل له ان يطالبه بالمسلم
فيه او كان متعذرا في غير جده الاستحقاق في خلاف في المصوب لان طلبا وقد اجماع سائر الذين حال الحكم
الا في العقب فان في مطالبه الغائب به في غير جده العقب لا خطر لئلا يتركه في المثل وجهاته مطالبه

والظاهر

ولا يظهر انه لا يبالى الا بالنسبة لغيره وهذا خلافا لغيره فان الغائب مطالبه بالتسليم فيسلم الغائب
او اخبرها اليه في مكان فعدوا وان كان في يدها اليه مودعه للتسليم مطالبته بها او اتفقا من موضع التاجيل في
ذلك الموضع وقد مر وجهه من المطالبة بالمسلم فيه اذا كان له حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة
المحلوله وجان اجماعا لا يبرأ من حيلولة المسلم فيه العقد واسترداد راس المال او انقطع المسلم فيه كمال العلم فان كان
مطلوبا في المطالبة بالخلاف لسابق في المطالبة بالمثل في غير هذا الخلاف فانها نعم فاذا ادرها ثم رجعا الى محل
الاثر لم يرها وخاب بالمثل ليست لغيره عوضا او اما العقب والارض والخلاف المجرى في مطالبته فيه بالقيمة
المحلوله او كان مطلقا قطعا وهل لكل منهما الاسترداد عند الرجوع الى موضعه فيه خلاف ولما لم يسبق فيغير
ان من حكمه على حيلولة التاجيل من غير ان يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة
المسلم اليه المسلم اليه يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة
فان قلنا لا يكون نصا فيها ذلك وان كان يكون نصا فيها ذلك فان كان نصا فيها ذلك فان كان نصا فيها ذلك فان كان نصا فيها ذلك
روى عن جبري في المقرض يمنع من حيلولة الثاني قال القاضي ابو الطيب اذا اصيل في شي فاعتقه المسلم اليه
ثم رده به عيبا فان على المدين حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة
سقط من ردة المسلم اليه عثر المسلم فيه وفي انفسا في الباقي فلو ان التفرق في قبل التفرق هنا فلو ان هذا
ما رده للاسم انما كانت اذا قبض المسلم فيه ثم رده به عيبا فله رده واذا رده قبل ذلك بعد من اصابه
او رده به ردة وجان يظهر فيه انما في وجوب الاستبراء اذا كان للمرض حارره وفي كس العبد في المدة
التي كان في يده قبل الرده فلو حدث عنه عيب استع ادر في الارض له وفيه رده ان رده دار في العقب ويطالب
عقب وقال القاضي جبري ان عسر سر الرده رده ارض احب والمطالبة بالمسلم رده ان عيبه لا يبرأ من حيلولة
او رده رده المانع على عينه بعد تملكه في يده قال القاضي فيه وجان احدهما يرجع عليه بارش عيبه من راس المال
وانما لابل يبرأ من حيلولة التاجيل يرجع بالمسلم فيه الرابع لو اسلم اليه في شي مكابله او موانه فاحص اليه وقال
بعدا قدر حيلولة لم سلمه فقبضه حرا فانما التفرق فاسد فلو تفرق في يده ثم اختلفا فيه فالقول قول المسلم في قدر
نقصه فلو كان المسلم وكذا وان كان حيا وانفق عليه فمتر فان قدر حقه وان كان رده استرد الا في
الزمانه وان كان يفرق كل وليس للمسلم التفرق في جميعه قبل ان يفرق في التفرق في قدر الذي سئل عنه وجان
قال ابو اسحق نعم واختاره القاضي في حال انما يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة او لم يبرأ من حيلولة
وقال الامام الحنفي في الخلاف في المسلم فيه وغيره ما في يده خلافا لما اذا اسلمه لغيره مكابله وفيه حرا
ومقتضى ما قاله انه لا يبرأ من حيلولة القبض بعد ابدان او دون وان كان له حيلولة ثبت كل منها في ذمة الغير في
والعز في احوال المعاصر لانه في امساحه على المسلم فيه وحكي لما روي في لوجه فيها لو كان المقبوض من لغيره
في الصحة لان ملك الموصر يستحق التاجيل وقال في اشارة اليه في الامم التاجيل في كتابه القرض
والقرض عند رب اليه وهو رده ليس على قياس لها وضاعت قال الغزالي وانه عند التاجيل في ذمة المالك
بشر الضمان وهو في يده شوب منه وفيه نظر في النظر في ركانه وشرطه وحكمه اما ركانه فاربعه

72

دھواں

[illegible]

19

7. 12

[illegible]

المعالم

[illegible]

14

۲۰۲

4/25/20

بأسا كما تخبر به علماء غمارنا وها هو صغر كبريت تصد والحرقه وبقا التي انقضت لا الخضر بل الحلل اذ فيه اول خبر تصد بجلت
في النفس ثم تعدوا اكله لا يجبر انتم اذ لا نصير العبير خلا لا بعد تحرقه قال القاضي ومن الاحكام قال اما كحل اذ الم
يعلم تحرق فان علم به حرما مساكه وليس يذهب وقال الاطام عدا عدا من لم يصرا فيه احد من ائله وانما هو من ركوب
الكلامين اثنى وكلام الراعي براقته فانهم الملقوا وحبها راقه ولو لو لم يمسك بعد التحرق اكله لعل يكون تحرقه
كحل مساكه قال القاضي كحل وجوب نظرها نعم ارض في الارض لم تكن حية الحية وقيل الفصل مساكه لا اذ لم يحل
الموعين من الحرم حرام وهو انما يشي بان الحمر يصير حلالا يصير دمه او جزا او ملح وغيره او ذلك لم يظهر ولم يعل
وفي تحرق الحمره وجه ان تحرقا جازي ويظهر به ولو وقع في شئ من غير قصد فتمثلت كما لو القى الحج في سماء او غيره
فعل يظهر جسي على ان منع ظهوره بان الحمر تحرقه والحرام الاستنجاء به المحطور اذ ان المحطور فيه محرم لا فائده ولا
سبيل لتجاسده نصلي الاول يظهر على الثاني لا ويذهب هذا كله اذ كان الطبخ في حاله النجم اما اذ اخرج في المصير
جلا او ملحا او غير ذلك فتمثل به المحرمه بعد تحرقه مع جله وطهارته وجران احكامه عند البعوك والخوار في المسح
واستبعاد الاطام ولوطح العصير على الخلل فان كان العصير غالبا بغير الخلل فهو عند الاستداده في ظهوره بعد
الغلابه فلا يحد من الوضوء وان كان الغلابه الحل وكان يمنع العصير من الاستداده فلا بأس ولو خلى حلقه من خمس
اليه الطلاد عكس طهر في لاص وجب لها القاضي الامام على العليلين المتقدين بعد تقضي الاصح ان الطاهر ومجبه
جماعه وتقطع بعضهم بالطعام في الحرمه وجران في الوضوء مع راس الا ان المصير هو الاستنجاء بالمحرمه ونسبا
لو داه في الوضوء انما اذا اسئل عن الحرمه لتمثل فتمثلت قال الامام وهدى اذ لم يخلو ولو اسئل كزاد حرقا
تمثلت فانما لا يغير ترتيب على طوا مسلك لتفسير فلا اذ لم يعدم الحلال المتقود بها محطور وان كان الامساك
محرماتيه اذ ليس من غير قصد في مساكه كحل ولا يغيره فتمثلت حلت وداي فيم وجهه وبقي حلتا بطهارته
الابتعاد خلا حلتا بطهاره امر الطرح في حاصاته الحمر في حال غلبتها وان لم يصبه بعد سرور اخلا وعن
الداري في ان الطرح كان الامر شيئا من الحمر كما لقوا بطرحه ان كان حمر في الحرفه الحنفية بطهر والمذهب ان
فرق الشاييه العناقيه اذ احارنا في اقسامه حمره والصحيح انه لا حمره في حمره وتوقف القاضي في نجاسه باطنها
قال الامام ولا وجه له ولا فرق من العناقيه المحرمه وغيرها وجران الوضوء في ليضيه المدراء اذا استحلها بطهر
وما والمذهب المنع وفي طاهر باطنها وجران فندما مزج بان على الوجهين في طاهر العلقه وفي الحرمه الحرمه وجه
ان طاهره وحمرة يبعك وعلي هذا الميزم تتلف به لها ذلك العناقيه اذ يجوز بايضا دخول القاضي ان حمره الحرمه
او ارض على وجه الغصب فبعضها للارتقاء وجمان فان حلقا بصره فيقارن لم كانت فيمنه في طهر مصيرها
فلا وجوب ولا عليه وعلى المذهب انه لا يجوز بيعه ليس على مرتبة الا لا اذ لم يعل على ما رآه الامام **فرد** احدها
عوز مساك كزاد الحرمه لا انتفاع بها واستفاد في كل شئ اذ عطلت الثاني قال القاضي الحمر كحل ووجه الحرمه
جرية فان قلت خلاهل طهر لم يرد فيه حرمان قال ولو كان الموضع في حلقه وجوه لم يظهر بالاستحالة المالكه
لو حلق الشيا لم يحد من التمسك والرب بنفسه بعد ارجار حمر لم يظهر وجران الحمر كحل لا يظهر اذ ارضع فيه نوا
او ما امدرا غيرهما فان ولو القى فيه حمر اصلها لا حمره او حمره او حمره مع ان يظهر فان كحل في العصير

الشيخ محمد بن عبد الله

[illegible]

الحمد لله

دین

[illegible]

والاولى ان يكون له ان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
قال ابو بكر بن باع موكبه عليه وان كان ذا سرور جميع ما تقدم فيما ان كان له من قبله فليس له
فان تعلق به من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
سعد عليه السلام من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
تجوز الميراث من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
حق في حق عليه والميراث من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
من تفرقت الحاصل في لوجي عليه وان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ساجا بحسن اعتقالاته فيكون له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ذلك ليس على الميراث من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ابن الصلاح في مجموع له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
الاكتساب لو كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ان اكتسابه من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
نحوه وان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
به في مرضه فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
الحجر الى ذلك هو عليه فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
الحادي عشر من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
وقيل ان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ولا محالة وان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
نباغ ماله من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
واقبي با اربعين فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ولو كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
احتمل الامام ذلك الغرض فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
الي ثبوتها عليه وان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ان تفرقت عليه وان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ويتعين ان يكون له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
يحل به فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
العلم في غير سرور العبد فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
افاه وان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
منتفع من دابة وكيفية غير مطالبه وان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل

عمر

على الامكان فان شفع له مال ظاهر فان كان من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
فان لم يفعل فليس له ان يكون له في المستقبل
انه يحسد فان لم يفعل فليس له ان يكون له في المستقبل
بيع ماله والايضا من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
مطلقا وهو ظاهر فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
الهام في البيع على ثبوت ذلك البيع فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
عن المال المورث فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
قيمة المال وغيره او قلنا عسر في بيعه فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
نعم فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
عليه وله ان حرره فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ولم يجمع فيه العسر بغيره فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
اخراج الى البيعة فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ويعمل قولهم انه محرم على انهم دفعوا على ثبوت المال وان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
والا فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
الادوية يعتبر في عدا الاعسار زيادة على الصفات المعتبرة في غيره فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
والما دون ذلك فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
وقيل في ذلك فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
به في البيع وان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
رجلا وان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
اقامة البيعة فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
او سخرها فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
به في البيع وان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
يقف على الحكم بغيره وان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
كوله في الاعسار وان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
لا يتوقف على البيعة وان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
الاختيار فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
لعل فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
ولذلك لا يتقبل قوله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل
مفسر وثبت اعسار وان كان له من قبله فان كان له من قبله فان كان له من قبله فليس له ان يكون له في المستقبل

المطبخ

والله اعلم

[illegible]

الحسن بن علي

[illegible]

فهم

فان لم يزد كمية الثوب والصنع ولم ينقص من خارج الصنع يساوي خمسة عشر رجب في الصنع وما سواها
كما تقدم وما في فيه اذ لم يزل الفصل قول التعاضد اي حاد وان نقصت فصار بعد الصنع يساوي اثني عشر
فوحدا قال ايضا ابو حامد انما رجع بفكره ان الفليس بثلثين درهم عن الثوب ولا شيء وقال ابو الصباع
في ذلك وبصار مع الخواثلة ثلاثة دراهم وان صار يساوي عشرة فثوبها قدر ان زادت بينهما فصار يساوي عشرة
فان قلنا الصنف اثنان زياده بينهما على قدر ما يلزم للبائع فلهاها والفليس اثنان وقلنا بمنزلة الخبز
الربع والفليس ثلاثة ارباعه وجميع ما تقدم فيها اذا ما لم يترك الباع نفسه او شيء به من شيء او استاجر على اجرة
وقاه اجرة ولها اذا كانت زياده في صورة زياده فيها الصنف لما اتفقوا احرار لم يوجه اجرة ولما ان كانت
زيادة في القيمة لم تنفع السحر فقد قال ابو الصباع في تكملة في انصاف ارباها ان زياده في سعر الباع فقط
ليس لها حصة الثوب وان كانت في سعر الصنع حصة في لفظ حصة فان كانت بينهما وحقها عليها ونقص القول به
هذا القسم الثالث من الزيادة المتصلة بالمبيع من خارج ما هو اثر محض فاذا اشترى في حصة فطهر او ثوب القصر
او عرا فقصه او ثوبا فطهره كسوط به اردت فافهمه اذ كان اشتوا او اشتا وقد كان او اخاضب من ثوبها
لها اربعة دالها الباع في ما دار في الفليس للبائع اربع الى غير طاله ثم ان لم ترد ثمنه فذلك فلا شركة للفليس فيه
مستور به الباع وان نقصت به فلا شيء للبائع معه وان زادت ثمنه فلو ان احدهما ان زياده هذه الباع في حصة
الاشترى وبصر الفليس يساوي الباع في حصة الثوب والباقيها انما ولا شركة للفليس في حصة الاسام
محلها ما في كل حصة محصل بفعل كوز لا يستحق عليه حصة بعد الصنف من ثوبه فلا يكون له نصيب في الحصة
الدرية وحصة اشترى من رجل ثوبه ما يتعلق بالاختلاف في حصة الدرية وتعليم الباع قدره في الشراء والباقي
من الباع الصنف وقيل الاخر في الثوبات في هذه ولا حتى لا يعان من الباع في الباع وبه قطع جامع الاستحسان
الاسام فان قلنا ان اسباب حكم الصنع فيما تقدم للبائع الثوب ويزيد في ثمنه ما يعتبر فيهما فلو ان
الفليس من ثمنه حصة ما ردت في ثمنه الثوب قالوا كانت ثمنه الثوب غير مقصور خمسة ومقصودا منه فيكون
الفليس من ثمنه الثوب وان نقصت ثمنه فلو ان ثمنه الثوب لا يكون له نصيب في ثمنه الثوب وان نقصت ثمنه
البائع من ثمنه الثوب وان نقصت ثمنه فلو ان ثمنه الثوب لا يكون له نصيب في ثمنه الثوب وان نقصت ثمنه
وان نقصت ثمنه الثوب دون الثوب فان حاد مثل الثوب لا يوجد غير مقصور الاساس ويشترى مقصودا
لصنفه كانت الزيادة للبائع فيكون له ستة والفليس درهم ودرت ثمنه الثوب وان نقصت ثمنه الثوب
هذا الثوب يشترى مقصودا بسبعة ودرت غير مقصودا ونقصه للفليس سبعة والنسب على هذا الثوب
ان عسك المبيع ومنع من بعه ويبدل للفليس ما زاد بسبب الصنف كما يبدل ثمنه الباع اذا اشترى هذه الصنع
وقال لشركي بصر له ذلك كان المثل في ذلك الاسم هذا الثوب في البائع ولا في الفليس والي القسط بل يوضع عند مال
في ساعه كالجارية الحامل هذا كله او عمل هذا الا عمل بنفسه او عملها جميعا او اجروا اجرة اما ان لم يوجه
سباني ما علم الزاد بالثوب فان انقصه الثوب بالفليس او ما انقصه الباع التي بعد هذا بالاستدراك في
قطعا لا اعيان لمحل في الثوب بعد نصيبه **فروغ** الاول لو اشترى ثوبا واستاجر اجرا فقصه وجعل

۱۳۳۳

[illegible]

1

[illegible]

از محفل

[illegible]

تاریخ

[illegible]

34

[illegible]

مخاورات

[illegible]

فما بالمتبع من هذه المراسم وهو ظاهر الكمال التي هي في حقه والرد بآب ودمهم من ظاهرها على الغرض في نقالة
البيت وان لم يكن الغرض من هذه المراسم هو الرد بآب ودمهم من ظاهرها على الغرض في نقالة
لهم من هذا ولهم من هذا من اسنان ولم ينفذ بعض من تعليمه لانه لم يسمع ولم يسمع كل احد في جانيه
المال في نقالة الاعيان وسهم من نزع المتبع فان نقالة الجميع من اعيان المتوفى مع احد من هذا فان رد هذا
المتوفى من هذا من رد هذا حاله العسر واليسر وان لم ينفذ كل طلبا وجزءه فحينما لم يسمع السمع في رد هذا من الغرض في الغرض
في رد هذا من نزع اذ انما المتكول بعد ان قلنا بجزءه بعض الفصول في قص القصة اذ يقبض يوم التقليل المتكول
ليس يتعد فيه وحال قال المتكول في هذا الثاني والاسم فاذ انفق بعض المبيع والوزن انما من ضمنه الغرض
ان لم ينفذ قال المتكول في هذا الثاني والاسم فاذ انفق بعض المبيع والوزن انما من ضمنه الغرض
وان قلنا ان لا يبيع وهو لا يبيع والذوق في الخطا او القمار ان قلنا انه اقامته لم يبيع منها وان قلنا
انه محصور عليه ثمن القمار او محصور على هذا في القمار لانه لم يبيع منها وان قلنا انه اقامته لم يبيع منها وان قلنا
ان من وجب عليه حضور مجلس الحكم عند استدعائه المدعي فيرد به قول المدعي وادى شركه ان لم يسمع عليه حق
الطلبه به سواء كان ما في الضامن ولان المدعي في شركه ان لم يسمع عليه حق السهم منه وكل في الرد يكون القمار
بعد من نزع حضور المجلس من ان يبيع المتكول بعد من وجب عليه حق القمار او ينفذ ديون من لم يسمع عليه
ولم يسمع ولما يرد من المدعي في البيع من الغرض في رد هذا المتكول بعد ان رد وجه المبيع وادى شركه ان لم يسمع
وقال المتكول في هذا المتكول بعد من عليه قصاص لان المدعي على لا يقبل النسيان في جانيه في الخلاص لا يبيع
فيه وجرم الثاني وانما اصناف منها نقالة لا يبيع المتكول بعد ان رد وجه المبيع وادى شركه ان لم يسمع
الجزءات المتقدمة ولم يرد المبيع والمخزون المستحق انما اقامته المبيع عليها في رد هذا المتكول بعد ان رد وجه المبيع
ثم ان كل ما دونه ولها ثمة طلبه الوفاة بخلافها عند الحاجة وان لم ينفذ بغير ادائه في نقالة البائع ان لم ينفذ
ولا اعتبارا بذاتها وقال المدعي لا يبيع منها بغير ادائه في نقالة البائع ان لم ينفذ بغير ادائه في نقالة البائع
فرب ثا ان ينفذ في البيع هناك العبد الانوسيد وجزءه السعي في رد وانما انما في جانيه في جانيه في جانيه
المواري في رد وجه المتكول بعد ان لم ينفذ في رد وجه المتكول بعد ان لم ينفذ في رد وجه المتكول بعد ان لم ينفذ
هي فاما لم ينفذ المتكول في البيع بل عليه احصاء طالع في رد الخلف المتكول في اقامته اليه على حوزة
بشرط العلم ببلغ المال المطلوب فيه وفيه انه بشرط العلم بالوجه الاتية يفرع ما عليه عند تدور قال
المراتب في البيع وبشرط ان يكون المال المطلوب به محصورا في مكانه فلو كان بيد الخلف ما يفرع ما عليه عند تدور قال
هذا كله في نقالة المال واما المتكول بعد من عليه فلو كان في مكانه فلو كان بيد الخلف ما يفرع ما عليه عند تدور قال
عليه لا يبيع وتقول الزواني في البيع والملاحب طرفا طرفها ان لم ينفذ في جانيه في جانيه في جانيه في جانيه
انما المتكول في البيع في البيع ما عليه ان قلنا يفرع ما عليه ولا يبيع ولا يبيع في جانيه في جانيه في جانيه في جانيه
وهو اختيار النقالة والغرض في رد هذا الوفاة في البيع المتكول في جانيه في جانيه في جانيه في جانيه
في النقالة ينفس الحد الثالث لقطع المتكول وان كانت العقوبة عقابه تعالى في الحد والرد وانما في جانيه في جانيه في جانيه في جانيه

فالمشهور

[illegible]

7

المسحوق

المتقى منه متى رجعه به على الاصيل حيث كان الفاضل يستحق الرجوع وحين حينان على القبول فيها او اذ
لما الصانع من زوجه وطلعا قبل الدخول على مرجع بل بعد هذه الامه عند الذكر من انه لا يرجع وعند الذكر
انه يرجع الرابع لو انكس الفاضل الاصيل ما اذا حكم به مع ما لها في نفسها فقال الفاضل انما مال الاصيل وقاله
رب الدخول مع مال كما خنت يوجب قال الشافعي ان كان الفاضل امر بالمعصيه فالحال ان الفاضل وان كان خيرا ذمه
ناحية اليه المصون له في بيع مالها ما شاء المالك ما شاء رجل وعليه ذمه لاسن وفيه قسامة عرف منها ومن غيرها
خاص تعالى له الاصل الفاضل له لا تراخي في تركه فان لم يحل اخر يصرف في منه جميع عدل قال القاضي الا انه من جهة
فلو اخذ الله كبريه ضامن ذمبه من الفاضل وعلقت تركه الاصيل قبل كسر الفاضل لغيره الاخران من امره في الماخوذ
من الفاضل الحكم الثاني محمد للفاضل اضرار المصون له على قبول المدعى من ماله او اذ امره باذنه وانفق الفاضل
الرجوع خلاف ما اذا كذب من غيره سبها او ضمن بغير اذنه فانه لا عبرة بحكمه في قبوله ورد في بيانه وانما بعد
سوءه في الاصل خلاف ما لم يرض تركه سواء كان المودك وارثا او جنبا وان كان الفاضل لا يستحق الرجوع على القول
ان الادب في الفاضل فقط لا يستحق رجوعا فحق اجاره على القبول وحين قال لو احسن فيما لو كان ذمبي ولم يفسد الرجوع
وقالنا لا يرجع هل يرجع على القبول وما يستوفى على ان المودك مع هذا او موهوبا من المدين ان قلنا ان المودك
قلنا موهوبا اخر وهو الاثر ولو قال ان ذمبي بشرط الرجوع على اجبر على القبول فيلجأ بجعل الامام هذا كله
نوعا على انه لا يفسد رضى المصون له وهو به ان اذ اشترطه فحق رجوعه اجبر على القبول مطلقا الحكم الثالث
محمد للفاضل اذا طلبه رب المال مطالبة المصون به بتخليصه من الفاضل بقضائه ان كان ضمن اذنه وانفق الرجوع
وحيث انفق الا لا بطالبه ماله الا سلام وهو حجة في القياس ولو جسد بل له حصصه معه له وحين اصحها الا وهما سبيل
على الاصل الا ان الفاضل المودع ثبت فعلى الفاضل على المصون له وحين فعله مطالبة تخليه قبل ان يطالب
هو فيه وحين اصحها لا على هذا بل مطالبة المصون له بان يطالبه اذ امره من الفاضل فيه وحين امرها نعم وعلى هذا
ان طالبه استغناء مطالبة مطالبة المصون له وانما على ان المدين ليس له اجار رب الدخول على قبوله في مطالبة
الفاضل المصون بتليم للدخول له قبل ان يعرف حيث ثبت له الرجوع وحين سبيلان على الاصل او ان الفاضل
هل ثبت فعلى الفاضل على المصون وتتمتع كلام المرافعي تصحيح القول انه لا يثبت قال لنا ثبتت فله مطالبة
به وباجله وودكي الدخول منه اذ من يبيع وان لم يثبت له حقا فلا دخل في هذا الاصل ان هل له بالاصل مما
سجد به عنه ان ثبت له حقا في كل طبع في الاراد الاخر على ان هو من تمام لم يجد وحيد بسبب وجوبه و لذلك
المصالحه كما لو حاله عن الحشر التي منه كما منه على خمسة اذ على عوض ان ائتمنا له حقا في المالح كما كانه اخذ عوض
بعض الحق اذ امره بانيه والا لم سم ذلك اخذ ضامن اذ من على الاصيل به قال ابو حنيفة والراجح في كل المصع عندك ولو سلم
الاصيل الى الفاضل مال الذي يضمنه ابتداء من غير اضرار فعله الفاضل فيه وحين سبيلان على هذا الاصل ان قلنا
ان مجرد الفاضل ثبت له مطالبة له ولا تصرفه كما لا يغير ان كان المجهل من لا يستقر ملكا الا انعم حتى لو ابراهه رب
الديار كان رد عليه الا الاصيل لتطهير في الزكاة وان قلنا لا يثبت حقا له عليه رد اليه الاصيل فلو هذا
في بيعه ضمنه اما لو سلم المار اليه وذل انصرف ما تمت غني مودك لعل في الاغواء والمال طاعة في بيعه الحكم الرابع

11/11/11

[illegible]

۱۳۵۲

[illegible]

ان يحرك بها الحجة وخرج من خلاف في المسئلة اذ اجمع بينه لانه اوجه ان كان الوكيل المخصوص لا يملك الا قبض
والوكيل لا يملك الا قبضه بل ان كان الوكيل في طلب حقه فانما يملك قبضه وظاهر المذهب ان
هذا قد مضى في الطلب وقد يكون له في قبضه المخصوص فلو ان احد الرعية وحرك الوكيل في ان يملك
بعض الثمن لكان ذلك لا بالشركة فاشترى به وخرج المبيع مستقلا فله من حصة المبيع في استرداد الثمن
اخر ابي بصير في البيع وقال ما درويك المبيع منكم ان ينظر فان استحق في يد الوكيل قبل وصوله الي الموكل
فله المبيع وانما سمي في يد الموكل فلا خلاف في ان الوكيل في البيع لا يملك الا المبيع من الثمن فربما يخرج من هذا
الاصل الخلاف في ان الوكيل في البيع اذا اشتراه له انصرف الجواز الى المالك الموكل الموكيل وفيه اوجه تامة انه ان كان
وكيلا في شراء له اشتراؤه الجواز ان كان في البيع فلا ريب انما ان شرطه لنفسه او لمصلحة دون العائد
الاخرى وان شرطه له او المالك لم يبيع ذكره الامام في الترتيب المصنوع في خلاف في ان شرطه الجواز لنفسه والمصلحة
ليس له شرطه الاخر قطعا وقطع المتولي بجواز الشرط له ولو كان صحيحا في يد الوكيل ولو امر بالبيع بالشرط
بشرط العائد فمطلقا لم يبيع **قوله** ان يبيع غير نفسه مع شركائه لو اخذ بالشفعة
محل له الامانة في غير ما اذا كان الوكيل في البيع بالاشارة الى ان يبيع نفسه وحكامها المادري
المقاصد عن غير شفع وانما المبيع ذكرها اتمها من غيره والثاني في قطع بالبيع الوكيل الوكيل بالبيع في البيع
التي غرضه الموكل فتمت ان عادت التي اذا كان الثمن اكثر من ثمنه كان يبيع بعض ثمنه في بيع القيمة
او كما قد اختلف فيه واما ولو باع بعض ما اشترى من الموكل ففما من اوجه الثاني ان لا يبيع الا قدر الثمن
ثم اذا قبض الوكيل الثمن بغير ما غرضه دفعه الى الموكل واسترد منه ما غرضه له ونقل القاضي عن ابي بصير ان يبيع من الثمن
من القيمة والثمن وقال عندك ان يبيع اقله فاذا اخذ الثمن سلمه الى الموكل واسترجع منه ما غرضه له وظهر
الي استرجاع وهذا لا يفسد في البيع ان يبيع من الثمن فان قبضه لم يبيع ولو لم يبيع المبيع المخصوص
الوكيل بالشرط يكون وكيلاً بشرطه في موصوف وقد يكون وكيلاً بشرطه في مبيعين وفي مقدم من المبيع في البيع
الاصل من العيوب فان اشترى مبيعاً فاما ان اشترى مبيعاً فاما ان اشترى مبيعاً فاما ان اشترى مبيعاً فاما ان اشترى مبيعاً
جعل الوكيل العيب وقع الشراء للموكل وان كان له ماله فاما ان اشترى مبيعاً فاما ان اشترى مبيعاً فاما ان اشترى مبيعاً
المقاصد واما ان كان العيب يقع في الاخر في المزارع لم يبيع للموكل وان كان لا يبيع ومعه له وهو نظير الوجه المتقدم
في الاول ان يبيع موطئ الحلقاء على عينه ومعه بطر وحضر الامام فله الاجرة بما اذا كان الموكل قد اشترى
والرابع ان كان ماله للمحابة وقع للموكل وان كان للقيمة فلا اما اذا كان لا يبيع في حصة المبيع في حصة المبيع
لم يبيع في الموكل وان جعله فوجاً في حصة المبيع له وهو اظهر عند الامام وثانيها يبيع له مال الرابي وهو
لكلام الاثر في حصة الامام والوجه الثاني في الاول في الثاني في حصة المبيع واما ان كان يبيع في حصة المبيع
وقع للموكل وان كان للقيمة فلا واستفتت الامام فتصير الاجرة اربعة الف درهم حيث يقع شراء المبيع
لموكل فالوكيل انما يملك ما لم يملكه المالك العيب او الماله في الحالة الاولى بل هو جاز له في ان يرد الموكل عنه

الحالة عليه وهل للوكيل الاسترداد بالرد نظر ان لم يكن المبيع مخصصاً للموكل فالذهب ان له ذلك في البيع
انه لا يفسد به وهو مخصص عند الامام وفيه وجه ثالث ان كان في الموكل في العقد لا يرد ان يبيع به رد وجه
رابع ان لا يرد ان لم يكن فيه غير وجه فاسس ان اشترى به بعض ما للموكل ودون الا فلا وادار فحق الموكل وقال
فت رويت بالعيب فان صدقه البائع بطل الرد ان كان في حقه فان كان بينه وبين الموكل في البيع فانه لا يفسد
عليه بذلك فله حصة في البيع وان كان مخصصاً للموكل قبل الرد في البيع فانه لا يفسد عليه فانه لا يفسد
لا يفسد هناك بالرد فاما لو كان قد اشترى به ماله فانه لا يفسد عليه فانه لا يفسد عليه فانه لا يفسد عليه
الي اجماع واختاره صاحب المنة وخصه صاحب الكافي في خلاف مما اذا لم يكن الشراء بين مال الموكل واذا اشترى
الموكل بالوكيل في الحالتين فاطلع الموكل على العيب قبل المانع الوكيل او بعده ورضي به سقط خيار الوكيل فله العادل
ولو روي الوكيل به وادار الرد لم يستطع خيار الموكل فلو كان الوكيل في حقه فانه لا يفسد عليه فانه لا يفسد عليه
فان قبضه ليس له ذلك لوله ذلك فلم يردنا في المانع الموكل على العيب وادار الرد فله ذلك في البيع الوكيل بالبيع فله
ان فوله صدقة البائع وان لم يصدقه فله حصة في البيع على العلم به ان ادعاه وفيها يفسد بعد ذلك في حصة المبيع
وهو المخصوص جزم به المادري في البيع انه يرد على الوكيل في حصة المبيع وثانيها وهو ما اورد في البيع
المخصص اجماعاً انه يكون للوكيل فله ان يرد بغيره الوكيل في حصة المبيع العيب وما الذي يفسد في البيع
بغير قدر نقصان ثمنه من ثمن فان كانت ثمنه تسعين في ثمن مائة ربح بعينه وان تساوى لم يرجع بشيء وقال
الاكثر يرجع بآخر البيع من ثمنه ان اشترى به لم لا يرد الوكيل الرد قال البائع اخرجني من ثمنه ان لم يرد
في حصة المبيع وله الاكيلة يستطع فله بالتأخير فلو لم يفسد في حصة المبيع لم يرضه فوجاً ان المبيع للموكل وقد
اشترى الرد وتاينهما وادعى الامام الاتفاق عليه وجزم به المادري في البيع له ووجه المبيع في البيع
الراعي عليه فيه ولو اراد الوكيل باع المبيع ان الموكل علم العيب رضى به فلا رد ان لم يعلم بوجه الخبر المفسر
لمنعه في حقه وان احتمل ذلك الوكيل فله القول قوله وعليه البائع العيب وله حصة في البيع على العلم بذلك ان
ادعى عليه به فيه وجه انه ماله ولو لم يفسد في حصة المبيع فله القول قوله وعليه البائع العيب وله حصة في البيع على العلم بذلك ان
وقد قال البائع قال ابراهيم له اشترى من المبيع من البائع وجزم به المادري في حصة المبيع والوجه في حصة المبيع
وعن القاضي انه لا يفسد به ويصدق الوكيل رد له المتولي عنه وتكليفه عن تطبيق القاضي في الموكل اذا حضر
وقال كنت رضى لا عتاق الي بيع جديد وظهر ان النسبة لا يفسد وكذا الحكم لو لم يصدقه البائع في حصة المبيع
الموكل بينه فانه اذا رآه امضاه وانكسر خلف البائع وسقط رد الوكيل ثم اذا حضر الموكل فانه يصدق البائع فذلك
وان كان له في البيع والرد في حصة المبيع لا يرد له ولو لم يفسد في حصة المبيع فله القول قوله وادار رد سقط
حق الموكل وعن تطبيق القاضي في المبيع ان هذا اذا اشترى الموكل الشراء ولم يبيع الوكيل الموكل في العقد
فان ساء فوجاً في الحالة الثانية اربعة اموالاً في حصة المبيع المزوج وهو دفع في الشراء الموكل اذا
اشترى ماله فلا رد له وهو الموكل ارد فيه وجهاً في حصة المبيع فانه لا يفسد في حصة المبيع الا ان يفسد في حصة المبيع
او يفسد من حصة فيه وجهاً في حصة المبيع لا يفسد في حصة المبيع ومن قال به فانه يقول بان حصة المبيع

زیدی

[illegible]

قوله في قوله تعالى

6501

۶۵۰

[illegible]

الجزء الثالث فجزء آخر إلى المحيط

تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة بحم الدين أحمد
ابن محمد ابن بكى القوي الشافعي رحمه الله

تمت هذه الكتب اليد
عبد الوهاب نصيب
المشرف بالجملة
الكاتب
عمر

حزق قلیان ابی المصطفیٰ البغدادی عند الوهاب حرر فی شهر رجب الف و عشرين سنة

بالتركه تعلق من زمانه فان كان لاسير فغير احد ^{لنفسه} لا ينفك ^{لنفسه} وعلى ان احد الوارثين لا ينفك نصيبه من الرهن ما يقع
نصيبه من الدين اما اذا قلنا تعلق برأسه فلي انفك حصته بانها نصيبه من الدين خلاف الجوده ان
لا يلزم من الدين الا قدر حصته من الرهن وقال المادردكي الامم عديكون ينظر فان كان الاثر قبل القسمة في
دين من حصته المردون المذكور ان كان بعدهم لم يلزمه الاضطره لانه مقربا مستحقا لجميع الدين في جميع الرهن
فهو قبل القسمة مقرب لجميعه وبعد ما فرغ منه كان الواقعي والقولان هو ان على ان باقره بقت جميع الدين على
الميت سعاكوه على التزام الاستلا حصته وناديه التقدّم على الوصيه فعلى الاول يقدم جميع الدين على الوصيه
وعلى الثاني حصته المستبرج قلنا الجوده فانت المذكور دونه المولاهه ايضا جميع الدين من تركه الابي الصبح
ولو ترك ولد احد نصيبه لزمه الاثنا غلط نظير من نسب في احد الوصيين وان قلنا بالجوده قال المادردكي
لا يلزم المولى الدين حتى ينفك المذكور اذا حل من عدم وصلة لفصلها له وبطلته ايضا ان دلم على اقره وكذا
يسقط عنه الدين بالنسب الا ولده لو شهد احد الوارثين بدعي على الميت فعلى الجوده ينسب تركته وعلى الجوده
لا سر الحالت الشراعه قبل اقره او بعده وقطع العراقرن بالقول عراقتال انه قال سمع من ائمه
للأقرار اما بعده فان قلنا لمصلحة جميع في حصته لم يقبل والا قبل قال الروابي على هذا الواجب
استدعي ذكر الدين اي باقية الفلان على اي كذا اخذه به فهو كما لو تقدم لفظ الشراعه وكذا في الجوده
وهو صحيح ولو اقر احد الوصيين بما باه او جليز به بعشر واكثر الاخر فهو كما لا قرار بالدين على القدم
العشر كلك نصيب المور على الجوده يتعلق بمصر؟ بثلث نصيبه ولو اقره ما انا دعي لقره مع ما له
واكثر الاخر فعلى الموردين مع حصته الى الموصي له ولو ادعيه انا دعي له بعين من ماله بعده عدل الوارثين
دونا الاخر فان كان قبل القسمة فنصيب المور من العشر يصر في المدعيه ان كان جدها فان وقعت
في نصيب المور فعليه ونوعا الى المدعيه ان وقعت في نصيب المور فله عي اخذ نصف نصيبه من المور ولو شهد
المور للموصي له بثلث تركته ويغرم للمشهد عليه نصف القيمة كالوخرج بعض الاميان مستحقا ولو اقر احد
الشركيين في عين نصيبا فليترك اقره على النصف الذي يبيده او على الاضاعه فيلزمه نصف ما في نصيبه
فيه خلاف بناء بعضهم على القولين المتقدمين قال النووي فيهما الاول وذكره ان الثاني لا يصح بالمتقدم
اقر رجل بانه ليس له وارث الا اولاده هو لاد رؤيته هذه قال الشيخ ابو محمد بن الصلاح حيث حضره ربه مهم
باقره كما يعتمد اقره في اصل الفرض فيجزمه في حصره فانه من قبيل الوصفه هذا هو النظار في ذلك
الفاهي ما عليه الرابع عشر قال الروابي الاول في دعاء السببان يقول مدعي الامور انا انك
ويقدم مدعي السبع استدعي ولو قال الابن استدعي والاب انا ابوك حيث لا دعوي حكما وان قد استخبارا
انما سر عثر لو قال نصف فلان انما والحق بل يكون اقرارا بنصفه قال الروابي قال والمدعي يحمل وجعته

واسمه اعلم بالصواب كالحمد لله عليه الصلوة والسلام

صلواته على محمد وآله وصحبه وسلم

